

التغيب عن العمل الى ٤٠ بالمئة<sup>(٢٤)</sup>. وقال مقال بناء في تل - أبيب: «كان من المفروض أن يبلغ عدد أيام العمل في شركتي ٢٥ يوماً، في آذار (مارس) ١٩٨٨. لكن أيام العمل هبطت الى أقل من النصف، نتيجة الاضرابات المتكررة في الأراضي [المحتلة]»<sup>(٢٥)</sup>. وذكر مدير اتحاد المقاولين، تسفي زيغلر، ان عمليات البناء انخفضت بنسبة ٢٦ بالمئة، في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، مقارنة مع الشهر عينه من العام ١٩٨٧<sup>(٢٦)</sup>. وفي تصريح لرؤساء المؤسسة المتحدة للبناء في اسرائيل، جاء ان هنالك خسائر حقيقية تتهدد فروع البناء، ومن غير المستبعد أن يقوم متعهدو الشركات، بما في ذلك مصانع بناء وفروع الخدمات العمرانية، بعدم اعانة آلاف العمال في مختلف أنحاء اسرائيل<sup>(٢٧)</sup>. لقد منيت شركات البناء الكبرى بخسائر كبيرة، بسبب عدم قدرتها على انهاء المشاريع في المواعيد المحددة. وكل هذا أدى الى ظهور تجارة جديدة في اسرائيل، تمثلت في وجود سوق سوداء للعمال اليهود.

وأعلن رئيس نقابة مقاولي البناء في اسرائيل، مردخاي بوتنا، ان الانتفاضة الفلسطينية ألحقت ضرراً دراماتيكياً بقطاع البناء، تسبب، حتى الآن، بخسائر في شركات البناء بلغت ٢٠٠ مليون دولار<sup>(٢٨)</sup>.

وعلى صعيد بيع الشقق، فان شركات البناء تمرّ بمرحلة توتّر، بعد أن ألغى الكثير من صفقات شراء الشقق في المستوطنات، لأن المستوطنين لا يريدون السكن في المناطق المحتلة، ويفضلون العيش في أماكن أكثر، حتى لوكلّف ذلك أموالاً باهظة. قال صاحب إحدى هذه الشركات، ان المبيعات في شركته وصلت درجة الصفر تقريباً، وان المستوطنين يشترطون، حالياً، ابتياح شقة في المستوطنات المحاذية لـ «الخط الأخضر»، وأن تكون المستوطنة مرتبطة بطريق يتصل مباشرة بالأراضي المحتلة العام ١٩٤٨، بحيث لا تمرّ هذه الطريق بمدينة سميت بـ «عاصمة السامرة». ففي حين بلغت المبيعات في الأيام العادية عشرين شقة سكنية شهرياً، انخفض هذا العدد، في الآونة الأخيرة، بنسبة ٨٠ بالمئة، ممّا حدا بشركات البناء الى تجميد مشاريعها كلياً، وحتى اشعار آخر<sup>(٢٩)</sup>.

ولقد دفعت الانتفاضة العديد من المستوطنين الى نشر اعلانات ميوّبة في الصحف الاسرائيلية يعرضون فيها شققهم السكنية، الواقعة في مستوطنات الضفة الفلسطينية، للبيع. ولكن الاقبال على شراء هذه الشقق كان ضئيلاً جداً، على الرغم من ان وزارة الاسكان الاسرائيلية تقدم منحاً وقروضاً تغطي، أحياناً، ثمن الشقة بأكمله. وعلى سبيل المثال، اعلنت وزارة الاسكان، في مطلع آذار (مارس) ١٩٨٨، عن نيّتها تقديم قروض بقيمة ٢٠ ألف شيكل، وبشروط سهلة وفوائد بسيطة، الى كل من يبتاع شقة في المستوطنات الثلاث، اريئيل والفي منشييه وكرنى شومرون، ولكن الاستجابة لهذه العروض السخية كانت ضئيلة جداً<sup>(٣٠)</sup>.

أمّا بالنسبة الى معطيات انتهاء البناء، فانه تمّ الانتهاء من بناء ٣٨٠ شقة، في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، مقابل ١٠٦٠ شقة، في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٦، وما يزيد على ٥٠٠٠ شقة في كل من الشهور التي سبقته<sup>(٣١)</sup>. وأصدر مكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي، في ١٥/٨/١٩٨٨، بعض المعطيات التي يستدل منها ان التطور الذي يشكّل مبعث قلق في الاقتصاد هو في مجال هبوط الاستثمارات في اسرائيل، لا سيما في مجال البناء. ففي الربع الاول من العام الاول من عمر الانتفاضة، تقلّصت الاستثمارات في العقارات غير المنقولة في اسرائيل (المباني واعمال البناء) بنسبة تتراوح بين اثنين الى ثلاثة بالمئة، وذلك بالمقارنة مع الربع الاخير من العام ١٩٨٧. وذكر ان هبوط الاستثمار ينبع، بصورة أساسية، من تقليص ملموس، وحقيقي، في أعمال البناء، خلال الربع